

والثانية تدعمها الاقلية في اللجنة ( الهند ، ايران ، يوغوسلافيا ) وتدعو الى دولة اتحادية مستقلة . وقد امتنعت اوستراليا ، بناء على احياء من بريطانيا ، عن ابداء رأيها .

وفي ١٥ ايلول عقد الوزير مارشال في نيويورك أول اجتماع حول استراتيجيته . وقد حضر الاجتماع أعضاء وفد الولايات المتحدة للامم المتحدة المؤيدين للتقسيم . وكان هدف هذا الاجتماع معرفة مارشال رأي أعضاء الوفد حول الوقت الذي يجب ان تعلن فيه اميركا قرارها حول تقرير لجنة التحقيق الخاصة . وكان الوزير قد أحضر معه من واشنطن تصريحاً كتبه مساعده لوفت ولوي هندرسون لكي يلقيه أمام الجمعية العامة في ١٧ ايلول . وقد عارض الجنرال هليدرنغ والسيدة روزفلت ما جاء في التصريح . وقالت السيدة روزفلت ان على الولايات المتحدة ان تؤيد تقرير الاغلبية على أساس تأييد جهود الامم المتحدة ، سواء كانت صائبة او خاطئة ، جيدة أو سيئة ( جدير بالذكر أن هذه الكلمات استعملها اللورد بلفور ليصف وعده ) ، لان ذلك الموقف « سيقوي مكانة الامم المتحدة في أذهان الشعب الاميركي » . أما الاعتبار الذي كان يشغل فكر مارشال فكان مسألة تطبيق التقسيم . وكان يرى ان على الولايات المتحدة متابعة المسألة — اذا ايدت تقرير الاكثية — ولو اضطرت الى وضع قوات في فلسطين .

وفي ١٧ ايلول أعلن الوزير مارشال أمام الجمعية العامة ان الولايات المتحدة تعطي « وزناً كبيراً ليس فقط للتوصيات التي حظيت باجماع أعضاء اللجنة الخاصة ، وانما للتوصيات التي حظيت بموافقة اكثرية أعضاء تلك اللجنة أيضاً » وهكذا قام مارشال بتعديل التصريح الذي أعطاه اياه « الخبراء » في واشنطن ليتلاءم مع ما يريده انصار التقسيم في نيويورك . وقد رفضت الوفود العربية تصريح الوزير ، بينما حاولت بريطانيا عبثاً ان تعرف من الوفد الاميركي « المعنى الدقيق » لتصريح الوزير . لكن لوي هندرسون كان يعرف جيداً معنى تصريح مارشال . وقام في ٢٢ ايلول برسالة مذكرة « سرية جداً » اليه يعبر فيها عن آرائه وآراء أعضاء مكتب شؤون الشرق الاوسط وافريقيا . وقد قال في المذكرة « لن يكون في صالح المصالح الوطنية الاميركية ان تقوم الولايات المتحدة حالياً بتأييد أي خطة لتقسيم فلسطين أو انشاء دولة يهودية في فلسطين » . بعد ابداء هذا الرأي ، أنتقلت المذكرة الى تقديم حجج تفصيلية ضد « تأييد الولايات المتحدة لخطة الاكثية » . وقد أرفق هندرسون بالمذكرة رسالة يؤكد فيها انه « رغم الآراء الواردة في المذكرة فان موظفي مكنتي يعملون باخلاص لتطبيق القرار الذي اتخذته يوم الاثنين الماضي ( ١٥ ايلول ) ، وما لم تبلغنا خلاف ذلك فاننا سنستمر في تنفيذ القرار بشكل يقلل قدر الامكان الضرر الذي سيلحق بعلاقتنا ومصالحنا في الشرقين الادنى والوسط » . ولم تتخط معارضة لوي هندرسون وموظفيه « المؤيدين للعرب » للتقسيم حدود مذكرات «سري جداً» و«سري» . وبالرغم من ان رسمي وزارة الخارجية هؤلاء كانوا يعتبرون ان تلك السياسة ستلحق أضراراً بالمصالح الوطنية للولايات المتحدة ، وبالرغم من ان واجبهم الاساسي هو خدمة بلادهم وليس خدمة سياسات ادارة رئيس معين ، فقد اكتفوا بتسجيل اعتراضاتهم ، وتابعوا تطوير وتنفيذ السياسة التي اعتبروها مضرّة . ولم تحصل أية استقالات أو أي احتجاجات علنية . وفي المقابل ، أدى العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الى ثلاث استقالات في وزارة الخارجية البريطانية : انتوني ناتينغ ، وايفان لورد ، وكان حينئذ ملحقاً في سفارة بريطانيا في بكين على بعد آلاف الاميال من السويس وأصبح فيما بعد وزيراً في حكومة العمال ، وبيتر مانسفيلد الذي كان حينئذ دبلوماسياً يدرس اللغة العربية في لبنان ويعتبر الآن من كبار الخبراء البريطانيين في الشؤون العربية . أما الرسميون الاميركيون الذين عارضوا التقسيم فقد استعملوا المذكرة لارضاء ضمائرهم ثم تابعوا أعمالهم وكان شيئاً لم يحدث .